الحدث

انتهت الجولة السادسة من مفاوضات فيينا لإعادة إحياء الاتفاق النووي أمس الأحد بأجواء إيجابية روّجتها إيران والأوروبيون حول قرب التوصل الى تفاهم، على الرغم من بقاء قضايا غير محسومة، وذلك فيما تكثّف إسرائيل جهودها لإقناع إدارة جو بايدن بعدم تقديم تنازلات لطهران

مفاوضات فيينا

تفاؤل إيراني وأوروبي بقرب الاتفاق

طهران، واشنطن ـ **العربي الجديد**

مع اختتام الجولة السادسة لمفاوضات فيينا غير المباشرة بين طهران وواشنطن لإعادة إحياء الاتفاق النووي، أمس الأحد، كانت إيران والقوى الأوروبية تروّج لحصول تقدّم كبير نحو الاتفاق، بل الحديث عن أن الجولة المقبلة من المفاوضات ستكون الأخيرة، في مقابل إعلان واشنطن أن هناك «مسافة كبيرة» أمام المحادثات. ويبدو أن مختلف الأفرقاء يسعون للتوصل إلى تفاهمات نهائية قبل تسلّم إبراهيم رئيسي السلطة في إيران في أغسطس/آب القادم، وهو ما يخدم أجندة طهران، وأيضاً واشنطن والأوروبيين. في المقابل، ومع وصول حكومة جديدة إلى الحكم في إسرائيل، فإنها تسعى لعرقلة الاتفاق الأميركي الإيراني أو على الأقل وضع خطوط حمراء لعدم تجاوزها، وهو الملف الأساسي الذي يحمله رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي في زيارته الحالية إلى الولايات المتحدة.

وانتهت أمس الأحد الجولة السادسة من مباحثات اللجنة المشتركة للاتفاق النووي، المكونة من إيران وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا والصين، بمشاركة غير مباشرة للولايات المتحدة، بالإعلان عن أجواء إيجابية. وأكد كبير المفاوضين الإيرانيين عباس عراقجي: «إننا أقرب إلى الاتفاق أكثر من أي وقت مضى»، معرباً عن أمله في حصول الاتفاق خلال الجولة المقبلة، لكنه استدرك أن «لا ضمان لذلك». وذكرت قناة عراقجي على منصة «تلغرام»، أن رؤساء الوفود المشاركة في الاجتماع «أعربوا عن سعادتهم للجهود المستمرة والمضغوطة للجان الخبراء»، مشيراً إلى أنهم «ناقشوا نتائج الحوارات». وأشار عراقجي إلى «التقدم الحاصل خلال الجولة السادسة وتحديداً في ما يتعلق بمسودات النصوص»، مؤكداً أن «القضايا المهمة المتبقية بحاجة إلى قرارات هامة في العواصم». ودعا أطراف التفاوض إلى «اتخاذ قرارات لازمة بجدية وإرادة قوية وموضوعية لأجل الحفاظ على الاتفاق النووي».

من جهته، قال مبعوث الاتحاد الأوروبي للمفاوضات إنريكي مورا، إن إيران والقوى العالمية الست أرجأت المحادثات النووية للتشاور في عواصمها. ولم يذكر مورا في حديثه للصحافيين أي إشارة إلى موعد استئناف المحادثات، لكنه قال إن المحادثات أحرزت تقدماً وإن المشاركين ستكون لديهم فكرة أوضح عن كيفية إبرام اتفاق لدى عودتهم. وأضاف أنه يتوقع أن تتوصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وطهران إلى اتفاق بشأن تمديد اتفاق التفتيش على أنشطة إيران النووية الذي ينتهي في 24 يونيو/حزيران الحالي.

من جهته، قال المبعوث الروسي ميخائيل أوليانوف للصحافيين إن الأطراف قررت التوقف لإتاحة الفرصة لتشاور المشاركين مع عواصمهم، لافتاً إلى أن المشاورات تهدف للإعداد لما يفترض أن تكون الجولة الأخيرة من المفاوضات، مضيفاً أن أحداً لا يعرف متى سيتم استئناف المحادثات.

وكانت مصادر إيرانية مواكبة لمفاوضات فيينا، قد قالت لـ«العربي الجديد»، إن الجولة السابعة ستنطلق مطلع يوليو/تموز المقبل، أي قبل نحو شهر من انتهاء ولاية الرئيس الإيراني الحالي حسن روحاني. ولفتت إلى أن «الخلافات تقلصت بشكل جيد خلال الجولة السادسة»، فضلاً عن «حصول تفاهمات حول بعض الخلافات الفنية المرتبطة بتنفيذ إيران تعهداتها النووية وآثار خطواتها النووية خلال السنوات الأخيرة، لكنها لم تحل بالكامل». وأشارت إلى أن «إيران لا تزال تصر على مطلبها بأن يكون لديها وقت كاف للتحقق من رفع العقوبات الأميركية قبل أن تعود إلى تنفيذ تعهداتها النووية، لكن الطرف الأميركي لم يتجاوب بعد مع هذا المطلب والحلول المقدمة لهذا الخلاف الأساسي، خصوصاً من روسيا». أما حول بقية القضايا الخلافية أيضاً، فقالت المصادر إن الولايات المتحدة أبدت مرونة لـ«تعليق» بعض العقوبات على كيانات وأشخاص إيرانية، «لكنها ما زالت ترفض إنهاء هذا الملف وتصر على أنه غير مرتبط بالانسحاب من الاتفاق النووي»، بالإضافة إلى أن «هناك قضايا مهمة بحاجة إلى المزيد من النقاش والوقت».

مقابل هذه الأجواء النفاؤلية، كان مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، يعلن في حديث تلفزيوني أمس، أنه لا تزال هناك «مسافة كبيرة» لتقطعها الأطراف في ما يتعلق بقضايا رئيسية في محادثات إيران النووية، كالعقوبات والالتزامات النووية، موضحاً أن التفاوض في فيينا هو بشأن أي عقوبات ستُرفع عن إيران، لافتاً إلى أن الأخيرة تريد تخفيفاً للعقوبات يتجاوز ما كان ينص عليه الاتفاق النووي الأساسي. وأضاف: «نريد إعادة فرض القيود على برنامج إيران النووي وفق الاتفاق الأساسي وبعدها نتفاوض بشأن اتفاق أقوى». وإذ لفت إلى أن الإدارة الأميركية تعارض بشدة مواقف رئيسي، إلا أنه لفت إلى أن القرار في الملف النووي ليس بيده بل بيد المرشد الأعلى علي خامنئي. واعتبر أن استراتيجية الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب قرّبت إيران من السلاح النووي وزادت من زعزعتها لاستقرار المنطقة. ويبدو أن طهران والدول الأوروبية تستعجل التوصل لاتفاق قبل تسلم إبراهيم رئيسي الحكم في 3 أغسطس/آب المقبل، وأبدى وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، السبت، تفاؤلاً بالتوصل إلى اتفاق خلال المباحثات قبل انتهاء ولاية الحكومة الإيرانية الحالية.

كما نقلت وكالة «رويترز» أمس عن مسؤول حكومي إيراني مقرب من المحادثات، لم تسمه، أنه «إذا تم إبرام الاتفاق وروحاني لا يزال رئيساً، لا يمكن لأنصار المتشددين توجيه انتقادات لرئيسي مفادها أنه قدّم تنازلات للغرب... كما سيُلقى باللوم على روحاني، لا رئيسي، في أي مشاكل مستقبلية متعلقة بالاتفاق». وأبلغ عدد من المسؤولين الإيرانيين «رويترز» أن فريق التفاوض الحالي الممثل لبلادهم سيظل كما هو من دون أي تغيير ليضعة أشهر على الأقل سيكون رئيسي خلالها قد تولى المنصب. وقال مسؤول آخر «من سيختاره رئيسي وزيراً للخارجية سيكشف عن النهج الجديد للحكومة في ما يتعلق بالسياسة الخارجية... لكن سياسة المؤسسة النووية

المبعوث الروسي: مشاورات للإعداد لجولة أخيرة من المباحثات

سوليفان: مسافة كبيرة متبقية أمام الأطراف حول المحادثات النووية

اتفاق «أخطر» من 2015

حذّر ثلاثة من كبار المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين السابقين، في وثيقة قدمت لرئيس حكومة الاحتلال نفتالي بينت، من أن الاتفاق المتبلور بين طهران والدول الكبرى حول برنامج إيران النووي، أخطر من الاتفاق الذي وقّع في 2015. وشدّدت الوثيقة، بحسب ما ذكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، أمس الأحد، على أن الوقائع تدل على أنه سيكون بوسع إيران الحصول على المواد الانشطارية لإنتاج السلاح النووي في غضون أشهر فقط.

للحديث تتمة...

القيروان لا تنتظر تغيير الدستور

وليد التليلي

تشهد مدينة القيروان التاريخية في تونس أياماً صعبة بسبب تفشي وباء كورونا بسرعة كبيرة بين سكانها، وتحوّلها إلى منطقة موبوءة، في ظل ضعف الإمكانيات الصحية في المنطقة. ليتناقل التونسيون، خلال اليومين الماضيين، صوراً مؤلمة جداً عنها. وبينما تئن القيروان وأطفالها، تنغمس النخبة السياسية التونسية في نقاش حول إمكانية تغيير الدستور وفرضية العودة إلى نظام رئاسي، وتضيع المواقع والصفحات بآراء الخبراء والمواطنين. ولكن القيروان لا تعبأ بهذا الحديث ولا يهمها إن كان من سينقذها من الوباء، رئيس دولة أو نائبا من البرلمان، يساريا أو إسلاميا، شيوعيا أو ليبراليا، لأن هذا النقاش يُفترض أنه حصل بعد كتابة الدستور.

نحن نتحدث عن مدينة ضاربة في القدم، عمرها عشرات القرون، وحضارتها أضاءت الأرجاء، وعلمها أشع على كل العالم الإسلامي، نتحدث عن القيروان التي أبدعت «الصداق القيرواني» الذي فرضته أروى القيروانية على الخليفة أبي جعفر المنصور، وكانت نساء القيروان يشترطن على الرجل المتقدم لخطبتهن ألا يتزوج بامرأة أخرى، إلا في حال الطلاق. على الرغم من هذا العلم والحضارة، يكشف النائب خالد الكريشي، في تصريح تلفزيوني، أن محافظة القيروان تعاني من ظاهرة خطيرة لم تبادر أي من الحكومات المتعاقبة إلى حلها، وهي ظاهرة انتحار الأطفال، موضحاً أن القيروان هي الأولى في نسبة الانتحار على مستوى البلاد، والأولى في البطالة، والأولى في نسبة الفقر، في حين لم يتجاوز مؤشر التنمية 0,09 في المائة.

يؤكد وزير الشؤون الاجتماعية التونسي، محمد الطرابلسي، ارتفاع نسبة الفقر في مناطق الوسط الغربي عموماً، بينما تحتل مدن من محافظة القيروان المراتب الأولى في الانقطاع المدرسي. وفيما يغرق مسؤولو تونس في سجالاتهم العقيمة، يحذّر الخبير الاقتصادي عز الدين سعيدان، صوراً مؤلمة جداً عنها. إعلامي، من أن تونس تحتاج إلى 12 مليار دينار (نحو 4 مليارات و330 مليون دولار) لتغطية احتياجاتها خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، لتفادي خطر سيناريو العجز عن سداد جزء من ديونها، من يونيو/حزيران حتى أغسطس/آب، لأول مرة في تاريخها، وأن عدم توفير الاحتياجات المالية للفترة المقبلة يعني أن تونس ستجد نفسها في مرحلة جدولة الديون التي تترافق مع فرض شروط تمس السيادة. بعد كل هذا، هل يعتقد زعماء تونس أن القيروان يهمها أن يتغير الدستور؟

تقرير

أهالي بيتا يستنسخون تجربة «الإرباك الليلي» من غزة

نابلس ـ **سامر خويرة**

ما أن يحلّ الظلام على بلدة بيتا، إلى الجنوب من مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية المحتلة، حتى تصدح مكبرات الصوت في المساجد بآيات قرآنية، ثم تعلو تكبيرات وهتافات مئات الشبان من أبناء البلدة، وهم يقتربون من قمّة جبل صبيح، الذي أقام عليه المستوطنون، قبل أكثر من شهر، بؤرة استيطانية أطلقوا عليها اسم «أفنار». ويحاول أهالي بيتا، إخافة المستوطنين وإرباك جنود الأحتلال الإسرائيلي، الذين يتولون حراسة المكان، في فعاليات تحاكي تجربة «الإرباك الليلي» التي ابتكرها أهالي قطاع غزة، خلال المسيرات السلمية التي نظّموها على حدود القطاع، قبل أعوام. ولا تنتهي خطّة سكّان بيتا عند هذا الحد. فمع تقدم الليل، تتزايد أعداد الزاحفين إلى النقطة الأقرب من الجبل، والذين يقومون بإشعال الإطارات المطاطية، كما يحاولون الوصول إلى أعمدة الكهرباء لقطع التيار الكهربائي والإنارة عن المنطقة بأكملها. ويصاحب ذلك إطلاق هتافات ثورية، في محاولة لبث الخوف في قلوب المستوطنين.

تحاكي هذه الفعاليات أسلوب «الإرباك الليلي» الذي يستخدمه أهالي قطاع غزة ضد جنود الاحتلال والمستوطنين على الشريط الحدودي. واعتمد أهالي بيتا الأسلوب ذاته، لإشعار المستوطنين بعدم الأمان ودفعهم إلى الرحيل.

يؤكد الشاب م. ج. (تتحفظ «العربي الجديد» على حرق اسمه كاملاً)، أن «أهالي بيتا لن يعدموا أي وسيلة لإجبار المستوطنين على الرحيل، وتحرير الجبل من هيمنتهم، فتاريخ بيتا حافل بالمواجهة معهم، وقد انتصرنا عليهم دوماً، وأجبرناهم في أكثر من مرة على التراجع، وأفشلنا مخططاتهم، لذا فإن بيتا من البلدات القليلة في الضفة الغربية، التي لا يوجد استيطان على أرضها، ولن نسمح بوجوده ما دمنا أحياء». ويتابع الشاب الفلسطيني، في حديث لـ«العربي الجديد»: «نسعى لتعزيز المواجهة من خلال استنساخ ما نجح فيه أهلنا في غزة خلال مسيرات العودة وحتى اليوم، عبر أسلوب الإرباك الليلي، وهذه الفكرة لاقت قبولاً كبيراً من الشبّان والفتيان، خصوصاً أولئك الذين يملكون الجرأة والشجاعة على الإقدام والاقتراب لمسافات قريبة جداً من بيوت المستوطنين وثكنات جيش الاحتلال». الشاب الذي شكّل فريقاً يضم نحو 30 شخصاً، درسوا الأساليب التي اتبعها أهالي غزة في إنجاح «الإرباك الليلي»، يضيف في حديثه: «نريد لذلك فتح نقاوت ليلياً في محيط جبل صبيح، ونقسّم الأعمال بيننا».

يتقاسم الشبّان في بيتا مراحل الخطة في ما بينهم

ويشرح أن «مجموعة تعمل على تشغيل مكبرات الصوت في المساجد لبثّ القرآن، ونحن نعلم أن المستوطنين يشعرون بالخوف عندما يسمعون القرآن، حيث يُهيأ لهم أن هجوماً كبيراً سوف يتعرضون له. في حين يستخدم آخرون مضخّمات الصوت اليدوية لإطلاق التكبيرات الجماعية، والهتافات المصحوبة بالصراخ». ويلفت في هذا الإطار إلى أن «بعض الشبان يجيدون اللغة العبرية، فيستخدمونها في توجيه رسائل للمستوطنين باللغة التي يفهمونها، مثل: ارحلوا. هذه أرضنا. طالما بقيتم هنا، لن تتركم تعيشون بهدوء».

الفرقة الأخطر، هي تلك التي تغامر وتحاول الاقتراب أكثر من بيوت المستوطنين. ويقول الشاب عنهم: «هؤلاء صدقاً فدائيون، لديهم إقدام وشجاعة لا توصف. حفظوا الطريق إلى قمّة الجبل عن ظهر قلب. يتسللون بين الأشجار ويصعدون بهدوء تام لعدم لفت انظار جنود الاحتلال المنتشرين بكثافة في محيط البؤرة من كلّ الاتجاهات، وعندما يصلون إلى نقطة قريبة جداً من البيوت، يشعلون النار في الأعشاب هناك لتعلو ألسنة اللهب. وفي إحدى المرّات، تمكنوا من حرق بيت متنقّل (كرفان) يعود لأحد المستوطنين». وللتخطيط عليهم، يعمد شبّان إلى قطع أسلاك الكهرباء ليحل الظلام الدامس في الموقع برمته. وبالتزامن، يبدأ فريق ثالث بتسليط أشعة الليزر على البيوت البعيدة، لتشتيت انتباه المستوطنين والحراس.

استفاد الشبان في بلدة بيتا كثيراً من تجربة «الإرباك الليلي» في غزة، والتي تابعوا حولها عشرات الفيديوهات. ويقول الشاب ب. ش.، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «أكثر ما يخيف المستوطنين وجنود الاحتلال هو التكبيرات والآذان، ونحن نتعمد جعل الصوت مرتفعاً جداً، إذ يصاب جنود الاحتلال بتوتر شديد ويسارعون إلى إلقاء القنابل المضيئة للكشف عن محيط المنطقة، وإطلاق النار على كل ما يتحرك، ولو كان حيواناً».

ومن أساليب الإرباك الليلي، إغلاق الطرق الفرعية الموصلة إلى البؤرة الاستيطانية «أفنار»، إما بالحجارة الكبيرة أو بالسواتر الترابية، أو بحفر تلك الطرق لإعاقة تقدم مركبات المستوطنين. كما يعمد الشبان إلى إطلاق الألعاب النارية وتسليط أضواء الليزر على البيوت الاستيطانية ليلاً. ويشير الأهالي إلى أنهم سمعوا مرّة صرخات المستوطنين، طالبين النجدة من جيش الاحتلال والإطفاء.

نقلة نوعية في أساليب المقاومة الشعبية، تسجل باسم أهالي بيتا في الضفة الغربية، وفق مدير مكتب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الشعبية في شمال الضفة، مراد شتيوي. ويقول شتيوي، لـ«العربي الجديد»، إنه «لا شك في أن هذه الأشكال الجديدة من المواجهة، تستنفد العدوّ»، مضيفاً «نعمل على تعميم الفكرة على بقية المواقع في الضفة الغربية». ويلفت إلى أنه «في حال كان الإرباك الليلي صعباً، سنلجأ إلى الإرباك النهاري»، مؤكداً أن الأمر لا يقتصر على مكان أو وقت بعينه.

خاص

سد النهضة: تنسيق لشكوى في مجلس الأمن

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر دبلوماسية مصرية لـ«العربي الجديد» أن القاهرة تنسّق مع الخرطوم حالياً لرفع شكوى سودانية إلى مجلس الأمن، وليس مجرد خطاب إحاطة بالمستجدات، بشأن تقاعس إثيوبيا عن تقديم المعلومات اللازمة والبيانات الخاصة بعملية الملء الثاني لسد النهضة، والتي أصبح إتمامها قاب قوسين أو أدنى. وأضافت أن التنسيق في هذا الملف بدأ خلال زيارة وزيري الخارجية والري المصريين سامح شكري ومحمد عبد العاطي إلى الخرطوم منذ أسبوعين، واستؤنف خلال زيارة مدير المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل، إلى العاصمة السودانية، أول من أمس السبت، ملتقياً رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، في زيارة غير معلنة. وتضمنت زيارة كامل لقاء رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك وعدد آخر من القيادات، العسكرية والمدنية، لمدة لم تتجاوز ثماني ساعات، عاد بعدها إلى القاهرة.

وبحسب المصادر، فإن الرؤية المصرية الرسمية المتحدة مع القرار الغالب على المكون العسكري في السلطة السودانية المؤقتة، تتجه إلى التصعيد الدبلوماسي في مجلس الأمن، بتقديم شكوى رسمية فور حدوث أي تأثير ولو بسيط على منسوب المياه في بحيرة سد الروصيرص، بغض النظر عن وقوع ضرر جسيم من عدمه. وتأمل أن تتبنى الولايات المتحدة ودول أخرى بمجلس الأمن، مشروع قرار لإلزام إثيوبيا بوقف الملء الثاني، المقرر في يوليو/تموز المقبل. الأمر الذي سيُقابل على الأرجح باعتراض روسي وصيني على الزج بمجلس الأمن في صراعات المياه عبر الحدود.

وأضافت المصادر أن مصر والسودان تأملان أن يؤدي هذا الجدل لدى تجدده في مجلس الأمن، كما حدث في الصيف الماضي، إلى الأطراف الثلاثة (مصر، السودان، إثيوبيا) والضامن للدخول في المرحلة الجزئية الثانية من الاتفاق، الممثلة في استئناف المفاوضات بصورة شاملة وملزمة.

وأوضح المصدر أن هذا الدمج سيضفي بعداً فنياً على المبادرة السياسية الإماراتية، ويتم الاتفاق على عناصر محددة في مسألة التبادل المعلوماتي وطي صفحة الخلاف بالنسبة لجميع البنود التي سبق وتم الاتفاق عليها، ووضع أجندة محددة وتوقيتات ضيقة لمناقشة البنود المتبقية. ولفت إلى أنه على الرغم من الخلافات المستترة بين القاهرة وأبوظبي في هذا الملف، بسبب إصرار الأخيرة على تقديمها الدعم بمختلف الصور السياسية والاقتصادية وحتى الدعائية لرئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد بالتزامن مع الخلاف الحالي، إلا أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وعباس كامل يعتقدان بأن الإمارات مؤهلة أكثر من غيرها لأداء دور إيجابي في الوساطة، ولكن يجب ضبطه بمزيد من المحددات المصرية والسودانية، وبالتوازي مع طرق أبواب أخرى للضغط، خصوصاً الولايات المتحدة.

وأعلن السودان، أول من أمس السبت، بدء عملية الملء الجزئي لبحيرة سد جبل الأولياء، على النيل الأبيض جنوبي الخرطوم، تحسباً لبدء إثيوبيا في الملء الثاني. وأعلنت وزارة الري جدولة جديدة لعمليات الملء والتفريغ لكل الخزانات السودانية، مشيرة إلى أن مناسيب المياه الواردة من النيل الأبيض هذا العام، أعلى من المعدلات المعتادة، الأمر الذي سيسهل تخزين كميات مياه إضافية في خزان جبل الأولياء.

ووجهت مصر منذ عشرة أيام خطاباً إلى مجلس الأمن دعت فيه إلى الضغط لاستئناف المفاوضات قائلة: «يجب التغلب على التعنت الحالي في إحراز تقدم في المفاوضات». مشيرة إلى أن «إثيوبيا خلال الجولات المتعاقبة من المفاوضات رفضت باستمرار مقترحات مصر التي كانت تستند إلى مبادئ القانون الدولي المعمول بها، والتي سعت إلى التوصل إلى اتفاق عادل ومربح للجميع يضمن أن إثيوبيا ستحقق أهدافها الإنمائية، مع تقليل الآثار السلبية لسد النهضة، وأن مصر قدمت مقترحات لا حصر لها تضمن أن إثيوبيا ستولد الطاقة الكهرومائية من سد النهضة بسرعة وكفاءة، وبشكل مستدام في جميع الظروف الهيدرولوجية، بما في ذلك فترات الجفاف الشديدة والممتدة».

شرق غرب

«حماس»: بتنا أقرب لتحرير القدس

قال رئيس حركة «حماس» في قطاع غزة، يحيى السنوار (الصورة)، أمس الأحد، إن الشعب الفلسطيني بات أقرب لتحرير مدينة القدس المحتلة بفضل المقاومة. وأضاف السنوار، في كلمة على هامش مؤتمر للعشائر الفلسطينية في قطاع غزة دعماً للمقاومة ونصرة للقدس، إن «معركة سيف القدس أحدثت تحولا استراتيجيا في الصراع مع الاحتلال»، مؤكداً أنه «بتنا للقدس والعودة والتحرير أقرب بفضل المقاومة».

(الأناضول)

إقامة جبرية بحق الشيخ كمال الخطيب

أفرجت محكمة الاحتلال في مدينة الناصرة بالداخل الفلسطيني، أمس الأحد، عن الشيخ كمال الخطيب، بقيود مشددة، منها الإقامة الجبرية والإبعاد عن بلدة كفر كنا 45 يوماً. وقبلت المحكمة الاستئناف المقدم من طاقم الدفاع عن الخطيب. وقال مدير مركز «عدالة»، المحامي حسن جبارين، إن «الاستخبارات الإسرائيلية لم تحقق هدفها، وهو وضع الشيخ كمال أطول فترة ممكنة في السجن»، مؤكداً أن التهمة المركزية للاستخبارات الموجهة للشيخ كمال، وهي «التماثل مع منظمة إرهابية»، سقطت أيضاً.

(العربي الجديد)

فرصة لجهود إنهاء حصار غزة

كشف مصدر فلسطيني مطلع، لوكالة «الأناضول»، أمس الأحد، أن قيادة المقاومة الفلسطينية، في قطاع غزة، قررت منح جهود عربية ودولية، فرصة لـ«تحقيق إنجازات في موضوع الحصار المفروض على القطاع، وإنهاء معاناة سكانه». وقال المصدر إن «اتصالات مكثفة جرت من جهات أممية وأوروبية وعربية عدة، نهاية الأسبوع الماضي، مع قيادة المقاومة»، مضيفاً أنها «طلبت إعطاء فرصة للجهود الدبلوماسية»، وهو ما وافقت عليه المقاومة.

(الأناضول)

الأردن: احتجاج ضد الإعدامات قرب سفارة مصر

شارك عشرات الأردنيين، أمس الأحد، في وقفة احتجاجية، قرب السفارة المصرية، في العاصمة الأردنية عمّان، للمطالبة بوقف «الإعدامات السياسية» في مصر، والتي صدرت الأسبوع الماضي، بحق 12 شخصاً، من بينهم قيادات بارزة في جماعة «الإخوان». ونظمت الوقفة في عمّان، بدعوة من الحركة الإسلامية (حزب جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان)، فيما منعت قوات الأمن الأردنية المحتجين من الوصول إلى مقر السفارة.

(الأناضول)

وفاة الناشطة الإماراتية آلاء الصديق في لندن

توفيت الناشطة والباحثة الإماراتية المعارضة، مديرة «مركز القسط لحقوق الإنسان»، آلاء الصديق، أول من أمس السبت، في حادث سير في لندن، بحسب ما أكد ناشطون. والمعارضة الراحلة هي ابنة المعتقل الإماراتي منذ عام 2012 في بلاده، محمد الصديق، والذي سحبت جنسيته وجنسية عائلته الإماراتية، ما اضطر أفرادها للتوجه نحو الدوحة، قبل أن تتوجه آلاء إلى لندن، حيث منحت اللجوء السياسي العام الماضي.

(العربي الجديد)

اكد عراقجي قرب التوصل الى اتفاق (جو كاتمر/فرانس برس)

باشر السودان عملية تخزين المياه خشية من الجفاف (فرانس برس)

الحدث

خشية من غارات جديدة تستهدفها على الحدود العراقية ـ السورية

الفصائل تعيد انتشارها في البوكمال

تعمل الفصائل العراقية في البوكمال السورية، على إعادة انتشارها، تحسباً لتعرّضها لغارات جديدة، كما حصل سابقاً. وتتهم تلك الفصائل الطيران الإسرائيلي والأميركي بالوقوف خلف تلك الغارات. وفي جديد إعادة الانتشار، فإن الفصائل بدأت تتشبّه بقوات النظام السوري، في الأزياء وفي طلاء السيارات، بإشراف إيراني

عثمان المختار

في إجراء هو الأول من نوعه منذ مطلع العام الماضي، كشفت مصادر مقربة من فصائل عراقية مسلحة منتشرة في بلدات ومناطق سورية مجاورة للعراق، عن عمليات إعادة انتشار واسعة للمئات من مسلحي تلك الفصائل، خلال الأسابيع الثلاثة الماضية. وشملت تغيير مقار وثكنات والانتقال إلى أخرى، أغلبها داخل أحياء ومناطق مأهولة بالسكان، مع عمليات حفر أنفاق وملاجئ جديدة. وفسّر مراقبون هذه التحركات بأنها تأتي تحسباً لأي عمليات قصف جوي باتت مألوفة في تلك المناطق، إضافة إلى تعزيز هيمنة هذه الجماعات على كامل المنطقة التي تشمل بلدات الميادين وصبيخان والقورية والعشارة، ومنطقة الدوير الاستراتيجية في ريف البوكمال الغربي، وصولاً إلى منطقة الهري على الحدود مع العراق.

ويقدر عدد مسلحي المليشيات العراقية المنتشرة منذ عام 2017 بشكل واسع داخل البلدات والمناطق السورية القريبة من العراق بآلاف عدة. وينتمي هؤلاء لمليشيات مختلفة، أبرزها «كتائب حزب الله» و«النجباء» و«البدلاء» و«الطفوف» و«سيد الشهداء» و«كتائب الإمام علي» و«لواء المنتظر»، إضافة إلى الفصائل المختلطة المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، مثل «زينبيون» و«فاطميون»، التي تعرّضت خلال العامين الماضيين لغارات جوية أسفرت عن خسائر في صفوفها. وتتهم تلك الفصائل الطيران الإسرائيلي والأميركي بالوقوف خلفها.

وتطابقت إفادات مصادر مقربة من فصائل عراقية مسلحة تنشط داخل الأراضي السورية، مع ناشطين سوريين في الميادين والبوكمال بشأن الانتشار الجديد للمليشيات العراقية. وتحدثوا عن زيارات لشخصيات إيرانية للمنطقة بين 11 يونيو/ حزيران الحالي و13 منه، عبر الحدود العراقية السورية من بلدة القائم من دون المرور بالمعبر الحدودي الرسمي بين البلدين (معبر القائم).

ووفقاً للمصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن عملية إعادة الانتشار الواسعة جرت في مناطق مختلفة من البوكمال الحدودية مع العراق وريفها الغربي وصولاً إلى بلدة الميادين، وهي الأولى من نوعها منذ نهاية العام الماضي عقب اغتيال الولايات المتحدة قائد «فيلق القدس» قاسم سليماني، والقيادي في «الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس بغارة جوية قرب مطار بغداد الدولي، في 3 يناير/كانون الثاني 2020.

وتضمنت عملية إعادة الانتشار إخلاء مقار سابقة كان بعضها يستخدم معتقلات، أبرزها مدرسة الطلائع والمعسكر الرابع وكرفانات السكك واستراحة البوكمال، إضافة إلى مبان حكومية ومعامل في المنطقة الصناعية. ثم انتقلت المليشيات إلى داخل أحياء مأهولة بالسكان وصادرت منازل وعقارات لأشخاص مطلوبين لنظام بشار الأسد، أو متهمين بالعمل سابقاً مع تنظيم «داعش». هذه المعلومات أكدها مصدر مقرب من ملبشيا «سيد الشهداء» التي تعرضت لقصف أميركي نهاية فبراير/ شباط الماضي في بلدة البوكمال، استهدف مقراً مشتركاً لها مع «كتائب حزب الله»، رداً على عمليات قصف استهدفت قاعدة للتحالف الدولي في مدينة أربيل. وأضاف في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن هناك «ترتيباً جديداً لتقاسم المسؤولية بين فصائل المقاومة الإسلامية في تلك المناطق، من خلال توزيع عناصرها جغرافياً ضمن قواطع أو مربعات أمنية، لضمان السيطرة وعدم تسلل الإرهاب أو عودته إلى تلك المناطق». وكشف أن «التغييرات في المواقع تأتي ضمن مواجهة اعتداءات جوية متكررة على تلك المنطقة من قبل أميركا وإسرائيل»، معتبراً أن وجودهم داخل الأراضي السورية لـ«حماية العراق أولاً».

بدوره أكد ناشط بارز من منطقة الميادين السورية، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، تنفيذ عملية إعادة انتشار واسعة في الأسابيع الثلاثة الماضية تضمنت ترك مقار وتغيير حواجز على الطرق واستبدال عناصر مكان آخرين، مضيفاً أن ذلك شمل «منطقة صبيخان الواقعة على الطريق بين البوكمال والميادين، إضافة إلى قرى السويعية وقلعة الرحبة وخانات الغنم وتحت إشراف شخصيات إيرانية».

وأشار إلى أن الفصائل لم ترفع الأعلام على مقارّها الجديدة، بل باتت تستخدم زياً مشابهاً لزي قوات النظام السوري، كما غيّرت طلاء السيارات الخاصة بها باللون العسكري. وتابع أن «إعادة الانتشار الجديدة وتقسيم المسؤوليات ضمن مناطق جغرافية، تحديداً تلك التي لا تقع داخل المدن، قد يكون له علاقة بالمشاكل التي تحدث بين وقت وآخر بين الفصائل ذاتها لأسباب مختلفة، وعادة ما يتخللها إطلاق نار في الهواء وانتشار عقب كل مشكلة».

بدوره، تحدث نائب زعيم «حركة الإبدال العراقية» الموجودة في سورية، كمال الحسناوي للتعليق على هذه المعلومات، فقال إن «الفصائل تتخذ إجراءات احترازية أمنية بين حين وآخر، تحسباً من الهجمات التي تنفذها الطائرات الأميركية والإسرائيلية». وأضاف أن «وجود بعض الفصائل العراقية في العمق السوري، يأتي من أجل حماية الحدود العراقية لمنع أي تسلل لعناصر تنظيم داعش، أو تنفيذهم هجمات على القطعات العراقية على الحدود».

وكشف أن «الفصائل تتخذ إجراءات أمنية واحترازية بين حين وآخر، من تغيير مواقع وجودها إلى إعادة انتشار وتنظيم لأسباب عدة، من بينها الخشية من استهدافها من قبل الطيران الأميركي أو الإسرائيلي، وهذه الإجراءات طبيعية». وختم بالقول إن «وجود الفصائل العراقية في العمق السوري، لا يحمل أي أهداف غير هدف حماية الحدود العراقية، ومنع أي ثغرات تمكن عناصر تنظيم داعش من العودة للأراضي العراقية، خصوصاً أننا بين الحين والآخر نصد ونمنع الكثير من محاولات عناصر التنظيم من التسلل إلى العراق».

الصحافي السوري المتخصص بشؤون مناطق شرقي سورية، عبد القادر ضويحي قال لـ«العربي الجديد»، إن «إعادة الانتشار الجديدة تأتي في سياق إعادة الضبط التي تجريها المليشيات بين فترة وأخرى، إذ تقوم على إجراء تغييرات في أماكن انتشارها، لغرضين رئيسيين. الأول كون تلك المناطق أصبحت مكشوفة ويمكن أن يحصل فيها خرق أمني أو عسكري. والثاني أن استراتيجية المليشيات في دير الزور تقوم على عملية التغيير كل فترة، بحيث تحل مليشيا مكان أخرى، ويشمل ذلك قادة المليشيات. وهذه الاستراتيجية تأتي لمنع التفرد بالمنطقة وعدم الاعتماد على مليشيا بعينها، ويمكن إدراجه ضمن سياق المركزية العسكرية للإيرانيين».

(شارك بالتغطية من بغداد: عادل النواب)

إعادة الانتشار هي الأولى من نوعها منذ مطلع 2020

صارت الفصائل العراقية تستخدم زيّ قوات النظام السوري

تسعى الفصائل للنجاة من غارات الطيران (فرانس برس)

تعزيزات للنظام في البادية

استقدمت قوات النظام السوري مساء السبت، تعزيزات عسكرية إلى مدينة معدان، الخاضعة لسيطرة النظام والمليشيات المساندة لها شرقي الرقة، بهدف مشاركتها في حملة تمشيط جديدة بحثاً عن خلايا تنظيم «داعش» في بادية جبل البشري. وذكرت شبكة «عين الفرات» المحلية أن 14 عربة عسكرية تحمل عناصر ورشاشات ثقيلة، إضافة لشاحنة محملة بالمواد اللوجستية، تتبع جميعها للفرقة الثالثة في جيش النظام، دخلت إلى الملعب البلدي في المدينة.

متابعة

مقربون من الأمير حمزة (يسار) متهمون في القضية (Getty)

الأردن: جلسة محاكمة أولى اليوم بقضية «الفتنة»

عمان ـ العربي الجديد

تعقد محكمة أمن الدولة في الأردن، اليوم الإثنين، أولى جلساتها للنظر في ما تسميه السلطات الأردنية، قضية «الفتنة»، والمعروفة إعلامياً بـ«قضية الأمير حمزة»، المتعلقة بولي العهد السابق، الأخ غير الشقيق للملك عبد الله الثاني، حمزة بن الحسين، مع المتهمين في القضية، الشريف حسن بن زيد، والرئيس الأسبق للديوان الملكي، باسم عوض الله.

وبحسب رئيس هيئة الدفاع عن المتهم عوض الله، المحامي محمد العفيف، فإن أولى جلسات المحاكمة ستكون اليوم، على أن تبدأ المحكمة بالاستماع إلى شهود النيابة ممن وردت أسماؤهم في لائحة الاتهام، ومناقشتهم من الدفاع وتقديم البيّنات، وفق تصريحات أدلى بها لمواقع إخبارية محلية. وكان النائب العام لمحكمة أمن الدولة، العميد القاضي العسكري حازم عبد السلام المجالي، قد صادق على قرار الظنّ الصادر عن مدعي عام محكمة أمن الدولة، «في القضية المتعلقة بالمشتكى عليهما، كل من باسم إبراهيم يوسف عوض الله، والشريف عبد الرحمن حسن زيد حسين».

وأسند المجالي، في القرار الظني، للمشتكى عليهما، تهمتي «جناية التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي القائم في الأردن، بالاشتراك خلافاً لأحكام المادة 149/1 من قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 وتعديلاته، وبدلالة المادة 76 من هذا القانون»، و«جناية القيام بأعمال من شأنها إلى حادثة وفاة عدد من مرضى كورونا نتيجة انقطاع الأكسجين في مستشفى السلط الحكومي، قرب عمّان، في مارس/آذار الماضي.

المادة 7/و من القانون ذاته»، بالإضافة إلى تهمة «حيازة مادة مخدرة بقصد تعاطيها وتعاطي المواد المخدرة، خلافاً لأحكام المادة 9/أ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 23 لسنة 2016 المسندة للمشتكى عليه الثاني».

وشهد الأردن، في الثالث من إبريل/ نيسان، استنفاراً أمنياً، شمل اعتقالات طاولت مسؤولين مقربين من الأمير حمزة. ووفق لائحة الاتهام، فإن هناك ارتباطاً وثيقاً يجمع الأمير حمزة بن الحسين مع المتهمين، عوض الله والشريف حسن، لمساعدتهما في كسب التأييد الخارجي لتدعيم موقف الأمير بالوصول إلى سدّة الحكم. وأضافت لائحة الاتهام، أن لقاءات الأمير حمزة والشريف حسن وعوض الله، كانت تتم في منزل الأخير. وبيّنت اللائحة أن عوض الله والشريف حسن شجّعا الأمير حمزة على تكثيف اللقاءات التحريضية مع بعض شرائح المجتمع. وأضافت أن «الأمير حمزة انتقل إلى مرحلة التصريح العلني بتوجيه الانتقادات لمؤسسة العرش وأداء الحكومة، لإحداث الفتنة».

وبحسب لائحة الاتهام أيضاً، فقد هاجم عوض الله سياسة الملك الأردني في إدارته ملف القضية الفلسطينية، بهدف إضعاف موقف عمّان والوصاية الهاشمية على المقدسات. وقالت اللائحة إن «الأمير حمزة استغلّ حالة الحزن والغضب لدى الأهالي في منطقة السلط، لتأليب الرأي العام ضد الدولة عقب حادثة المستشفى»، بحسب اللائحة. ويأتي ذلك في إشارة إلى حادثة وفاة عدد من مرضى كورونا نتيجة انقطاع الأكسجين في مستشفى السلط الحكومي، قرب عمّان، في مارس/آذار الماضي.

شرق غرب

عودة السفير الروسي إلى أميركا

أعرب السفير الروسي لدى الولايات المتحدة، أناتولي أنتونوف (الصورة)، لدى مغادرته موسكو أمس الأحد، عن تفاؤله بالعودة إلى واشنطن بعد اتفاق الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي جو بايدن، في قمة جنيف في الأسبوع الماضي على إعادة السفيرين إلى عاصمتي البلدين. وأوضح في حديث لوكالة «نوفوستي» الحكومية الروسية أنه قد خطط لبضعة لقاءات، معرباً عن أمله في التعاون البناء.

(العربي الجديد)

العراق: قصف قاعدة عين الأسد

أفادت مصادر أمنية عراقية في محافظة الأنبار، غربي البلاد، أمس الأحد، بسقوط صاروخ من طراز «كاتيوشا» على قاعدة «عين الأسد»، التي تضم مئات الجنود الأميركيين، في هجوم هو الثاني من نوعه في غضون شهر. وقال مسؤول في قيادة عمليات الأنبار العسكرية، لـ«العربي الجديد»، إن «صاروخ كاتيوشا سقط داخل قاعدة عين الأسد، بالقرب من الجناح المخصص للقوات الأميركية، دون أن يسفر عن أي خسائر بشرية أو مادية».

(العربي الجديد)

والدة إيهاب الوزني تبدأ اعتصاماً مفتوحاً

بدأت والدة الناشط المدني العراقي إيهاب الوزني، الذي اغتيل في 9 مايو/ أيار الماضي على يد مسلحين وسط مدينة كربلاء جنوبي العراق، أمس الأحد، اعتصاماً مفتوحاً أمام دار القضاء في المحافظة، مطالبة بالكشف عن هوية قتلة نجلها. وتتهم عائلة الوزني القيادي في «الحشد الشعبي» قاسم مصلح باغتيال ابنها وناشطين آخرين، علماً أن السلطات اعتقلت مصلح في 27 مايو الماضي، لكنها أطلقت سراحه لاحقاً.

(العربي الجديد)

قطر: انتخابات الشورى في أكتوبر

أكد رئيس مجلس الوزراء القطري، وزير الداخلية، خالد بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني، أمس الأحد، أن انتخابات مجلس الشورى، ستجرى في شهر أكتوبر/ تشرين الأول المقبل بموجب الدستور الذي تم الاستفتاء عليه، ووفق إجراءات نزيهة وشفافة لتعزيز تقاليد الشورى القطرية وتطوير عملية التشريع وتعزيز مشاركة المواطنين. وأكد في حوار مع رؤساء الصحافة القطرية المحلية أن الدولة لا تدعم أي مرشح للانتخابات لأنها تريدها انتخابات حرة ونزيهة. ويتألف مجلس الشورى من 45 عضواً، يتم انتخاب 30 منهم عن طريق الاقتراع العام، ويعين الأمير الأعضاء الـ 15 الآخرين من الوزراء أو غيرهم.

(العربي الجديد)

واشنطن تعدّ عقوبات ضد موسكو

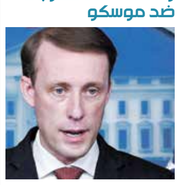

أعلن جيك سوليفان (الصورة) مستشار الرئيس الأميركي جو بايدن للأمن القومي، أمس الأحد، أن الولايات المتحدة تعدّ عقوبات جديدة على موسكو على خلفية اتهامها بمحاولة تسميم المعارض الروسي أليكسي نافالني. وأضاف في حديثٍ لشبكة «سي إن إن»: «نحن في صدد إعداد رزمة أخرى من العقوبات التي ستطبق في هذا الوضع».

(فرانس برس)

تقرير

«جيش القعقاع» في شمال سورية: فقاعة إعلامية برعاية «النصرة»

أثار الإعلان عن تأسيس «جيش القعقاع» في الشمال السوري حيرة كثيرين، خصوصاً أن لا وجود له فعلياً على الأرض، وقد يكون من افرازات «هيئة تحرير الشام»

أمين العاصي

اسم جديد اقتحم مشهد التنظيمات السلفية الجهادية في الشمال الغربي من سورية، أطلق على نفسه اسم «جيش القعقاع بن عمرو التميمي»، حسبما ذكر في بيان مقتضب نُشر على وسائل التواصل الاجتماعي، من قبل مؤسس هذا التنظيم المدعو أبو المعتصم زيداني. وأثار البيان تساؤلات حول الهدف من إعلان هذا التنظيم، في ظل جمود مناطق النفوذ القائمة، وذلك فيما تؤكد مصادر مطلعة أن هذا التنظيم «وهمي» ولا وجود له على الأرض. ومع بروز «جيش القعقاع»، أعلن فصيل «أسود جبل الزاوية» الصغير الانضمام إلى التنظيم الجديد، وظهرت قبل أيام مجموعة أشخاص في تسجيل مصور بلباس عسكري، يعلنون فيه انضمامهم إلى «الجيش» للوقوف في مواجهة قوات النظام والمليشيات الإيرانية المساندة لها في محافظة إدلب ومحيطها.

وتنتشر في الشمال الغربي من سورية عشرات التنظيمات المتشددة التي تدور في فلك ما يُعرف بـ«السلفية الجهادية» أكبرها «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) التي تسيطر على جل محافظة إدلب. ولكن هذه التنظيمات متباينة في الرؤى والأهداف، ويُغرق بعضها بالتشدد خصوصاً تنظيم «حراس الدين»، الذي تحاول «الهيئة» تحجيم دوره في الشمال الغربي من سورية. وتكشف مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد» أن «لا وجود فعلياً للتنظيم الجديد على الأرض في ريفي إدلب وحلب»، غير أنها أضافت: «ربما تريد هيئة تحرير الشام استقطاب عناصر من فصائل المعارضة السورية في الشمال السوري عبر هذا التشكيل، في خطوة تهدف إلى التمدد أكثر في منطقتي درع الفرات وغصن الزيتون التابعتين لهذه الفصائل». وتشير المصادر إلى أن المؤسس المفترض لهذا الجيش «هو من العناصر الذين هُجّروا من ريف دمشق في جنوب سورية إلى الشمال السوري». وتشير إلى أن اسمه سليمان دلاتي، وينحدر من مدينة الزبداني الواقعة في ريف دمشق الشمالي الغربي، مشيرة إلى أنه «حاول التقرّب من هيئة تحرير الشام، بعد وصوله إلى الشمال السوري، غير أن الأخيرة لم تولِه أي اهتمام»، موضحة أنه «حاول تشكيل فصيل من مجموعة من المقاتلين بيد أنه لم يجد أي جهة يمكن أن تدعمه مالياً وعسكرياً». وتعتبر المصادر أن «ما يقوله داليّاتي عن وجود 40 ألف مقاتل تحت إمرته أمر لا يقبله المنطق، هو شخص مغمور، وعن لفت انتباه هيئة تحرير الشام إليه».

وشهد الشمال الغربي من سورية خلال السنوات الماضية الإعلان عن ولادة تنظيمات وتشكيلات إسلامية عدة تحت مسميات مختلفة كان آخرها «كتائب خطاب الشيشاني»، التي استهدفت دوريات روسية على الطريق الدولي حلب اللاذقية («أم 4») في محافظة إدلب، ولكنها سرعان ما كانت تختفي.

وحول هذه التطورات، يوضح الباحث في مركز «جسور» للدراسات المختص بالجماعات الإسلامية عباس شريفة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن التنظيم الجديد «فكرة إعلامية قام بها مجموعة من الشباب لا إمكانيات عندهم»، مضيفاً: «ربما تكون هيئة تحرير الشام تقف وراء الفكرة». ويبدي ملاحظته بأن ظهور «هذه الفكرة جاءت بالتزامن مع تأخر الكتلة المالية لفصائل الجيش الوطني، وبدء تسرّب الكثير من العناصر من الجبهة الوطنية للتحرير (تجمع لفصائل المعارضة السورية في محافظة إدلب)، والجيش الوطني في ريف حلب الشمالي». ويعتقد «أن الهدف من وراء الإعلان عن التنظيم الجديد دفع العناصر في فصائل المعارضة للانشقاق والانضمام إليه». ويشير شريفة إلى أن «طريقة الإعلان عن الجيش هزيلة جداً»، مضيفاً: «هذه الخطوة لا وجود لها على الأرض، ولكنها محاولة من أحد الأطراف، على الأغلب هيئة تحرير الشام، لخلخلة وضع فصائل المعارضة السورية في الشمال السوري».

ولم يصدر تعليق من قبل قيادة «الجيش الوطني» التابع للمعارضة السورية على إعلان تشكيل «جيش القعقاع»، ما يؤكد أنه غير موجود فعلياً في الشمال السوري. ويقول المتحدث الرسمي باسم «الجيش الوطني» الرائد يوسف حمود في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنه «لم نرصد على الأرض أي وجود للتشكيل الجديد في مناطق سيطرتنا» في شمال سورية.

وتنضوي فصائل المعارضة في ريف حلب الشمالي في «الجيش الوطني» الذي لطالما وُجّهت إليه انتقادات بسبب فشله في ضبط الأمن في مناطق سيطرته التي يقع أغلبها تحت سيطرة فصائل غير منضبطة، خصوصاً في منطقة عفرين ذات الغالبية الكردية في ريف حلب الشمالي الغربي. ولا تسمح هذه الفصائل المرتبطة بالجيش التركي بظهور أي تنظيمات متشددة في مناطق سيطرتها، وهو ما يقلل من أهمية الإعلان عن تأسيس «جيش القعقاع» في الشمال الخاضع لسيطرة «الجيش الوطني».

لا وجود فعلياً للتنظيم الجديد على الأرض في ريفي إدلب وحلب

نمت تنظيمات إسلامية عدة في شمال سورية (فرانس برس)

إضاءة

تونس: عودة الجدل حول تغيير النظام السياسي

على الرغم من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد، عاد الجدل في تونس حول تغيير النظام السياسي، بعد تصريح رئاسي جديد في هذا الشأن

تونس ـ العربي الجديد

يعود الجدل مجدداً إلى الساحة السياسية في تونس، حول مسألة تغيير النظام السياسي، بعدما كشف الأمين العام لـ«الاتحاد العام التونسي للشغل»، نور الدين الطبوبي، يوم الجمعة الماضي، عن رغبة الرئيس التونسي قيس سعيّد، في إعادة البلاد إلى دستور عام 1959 مع تنقيحه وعرضه على استفتاء عام. وكان سعيّد قد اعتبر منذ أيام، أن «التجربة أثبتت أن التنظيم السياسي الحالي وطريقة الاقتراع المعتمدة أدّيا إلى الانقسام وتعطل السير العادي لدواليب الدولة». ولم يوضح الرئيس أو الرئاسة، نوايا سعيّد في هذا الاتجاه، إلا أن فكرة العودة إلى دستور الاستقلال فاجأت المتابعين والمختصين، على الرغم من استحالتها واقعياً ودستورياً. ويؤكد المقرر العام لدستور 2014، الحبيب خضر، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن كل دستور من حيث المبدأ يحدد الآليات التي يمكن اللجوء إليها عند الرغبة في التعديل، مشيراً إلى أن تونس تتمتع اليوم بـ«دستور ناقد، هو دستور 2014، في حين أن دستور 1959 انتهى العمل به، وأصبح من الماضي». وأشار خضر إلى أن «كل عمل يجب أن يكون داخل سياق الشرعية واحترام مقتضيات القانون، ولا يمكن أن يكون هناك مقترح أو مشروع لتعديل الدستور الحالي، إلا باحترام إجراءات معينة ووجود محكمة دستورية، وهذا أمر غير متاح حالياً، ما يجعل كل حديث عن التخلي عن الدستور الحالي والمضي في تقديم نص دستوري آخر، وعرضه على الاستفتاء، خروجاً عن الشرعية التي تحكم البلاد». ولفت المقرر العام لدستور 2014، إلى أن هناك «خلطاً آخر في الحديث عن آلية الاستفتاء، حيث تحدّث البعض عن استفتاء الشعب حول النظام السياسي، رئاسي أو برلماني، لأن هذا غير ممكن بحسب الدستور الحالي، إذ لا يمكن الاستفتاء إلا على نص لمشروع قانون أقر من مجلس النواب بالأغلبية المطلقة».

وأوضح أنه «لا يمكن القيام باستفتاء، كان ناخذ دستور 1959، ونجمّله، ونجري عليه استفتاء، ففي تونس الثورة، لا يمكن أن يمرّ شيء خارج دائرة الشرعية». واتهم خضر من نص الدستور الذي ترشح على أساسه، فهو تحدث سابقاً عن كثرة الأقفال الموجودة في الدستور، مشدداً على «وجوب التركيز في الوقت الحالي على ما هو أهم، ويشغل الناس في حياتهم اليومية، مثل الوضع الصحي الدقيق في القيروان»، مع عدم «فتح معارك في غير وقتها».

بدوره، أكد النائب عن حركة الشعب المعارضة، خالد الكريشي، أنه «لا يمكن العودة لدستور 1959 بحكم أن هناك دستوراً حالياً حدد آليات تنقيح الدساتير والنظام السياسي»، معتبراً أن قراءة سعيّد «أحادية وتلزمه وحده». وراى الكريشي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن دستور 2014 كافٍ، معتبراً أن «من يريد تغيير النظام، عليه اتباع الإجراءات الدستورية الواردة فيه». واعرب الكريشي عن اعتقاده بأن رغبة سعيّد «قد يكون مردها أن دستور 1959 يكرس النظام الرئاسي، ورئيس الجمهورية لديه موقف معروف معارض للنظام البرلماني أو شبه البرلماني، وهو متحمس للنظام الرئاسي». وشدّد النائب عن حركة الشعب على أن «تغيير النظام السياسي، يجب أن يتم ضمن حوار وطني، يصل إلى إجماع الفرقاء السياسيين».

لم يخف سعيّد معارضته للنظام البرلماني (Getty)

تقرير

على الرغم من الزخم الدولي والإقليمي الدافع إلى توسيع أفق العملية السلمية في ليبيا، والمفترض أن تتوّج بانتخابات ديسمبر المقبل لتكريس حقبة جديدة في البلاد، إلا أن المعطيات تشير إلى وجود مخطط لدى خليفة حفتر لتفجير الوضع، قبل الانتخابات

مخطط تصعيد في ليبيا

إعادة افتتاح الطريق الساحلي وحفتر يحضر لتفجير الأوضاع

تسعى مليشيات حفتر للسيطرة على مساحات كبيرة جنوبا (فرانس برس)

القاهرة، طرابلس ـ **العربي الجديد**

يخطط معسكر اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر لتفجير الوضع الليبي عسكرياً قبل نهاية العام الحالي، لمنع الاستحقاق الانتخابي المقرر في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، وفرض معادلة جديدة على الأرض، وهو ما توصلت أجهزة مصرية إلى خطوطه العريضة، وتكشف مصادر خاصة لـ«العربي الجديد» أنه «حتى الآن ترفض القاهرة هذا المخطط، وأبلغت حفتر بشكل واضح، خلال زيارة رئيس المخابرات المصرية اللواء عباس كامل لبنغازي أخيراً، عدم سماحها بتنفيذه، لخطورته على الأمن القومي المصري، وتهديده لحدودها الغربية مجدداً، في ظل عدم قدرة حفتر على حسم الصراع لصالحه عسكرياً، وهو ما سيؤدي إلى استمرار الأوضاع المضطربة على الحدود المصرية الغربية، وتوقف المساعي الاقتصادية الرامية إلى إشراك مصر بقوة في عمليات إعادة إعمار ليبيا، وعودة العمالة باعداد كبيرة». وتوضح المصادر أن الخلاف الكبير في الوقت الراهن، يكمن في عدم التوصل إلى صيغة موحدة رسمية متفق عليها بين مصر وتركيا والليبيين، حول حجم المشاركة المصرية في عمليات إعادة الإعمار من جهة وسيطرة الشركات التركية على الحصة الأكبر من جهة أخرى. وتدّوه إلى تمسك تركيا ببقاء المقاتلين السوريين التابعين لها، ورغبتها في إقامة قاعدة عسكرة تركية في ليبيا لتأمين مصالحها، وهو ما ترفضه مصر بشكل قاطع. وتعلّل أنقرة تمسّكها ببقاء المقاتلين السوريين بضرورة إخراج المرتزقة الروس والأفارقة التابعين لحفتر قبل شروعها في إخراج قواتها من ليبيا، بالإضافة إلى تمسكها بالاتفاقية الأمنية الموقعة مع حكومة الوفاق الوطني الليبية في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. وتشير المصادر إلى أن القيّمين المحليين والأجانب على مخطط إشعال الوضع عسكرياً، حددوا موعد العمليات العسكرية الجديدة في شهر أكتوبر/تشرين الأول المقبل، أي قبل العملية الانتخابية بشهرين. وتنوّه المصادر إلى أن سيناريو الحرب يبدأ من اندلاع مواجهات على نقاط التماس مع قوات حكومة الوحدة الوطنية في غرب ليبيا، على أن يتم الدفع خلال الفترة التي تسبق شهر أكتوبر المقبل، بقوات حفتر للسيطرة على مساحات كبيرة في الجنوب الليبي، لأن الإمساك بالمناطق الحدودية يسهّل نقل الأسلحة إلى قوات حفتر، لأن عدم التوافق المصري الإماراتي سيحرمه من الحصول على السلاح عبر الحدود المصرية.

وتقول المصادر، إن الفترة الحالية تشهد إنهاء كافة الخلافات بين حفتر وقادة المليشيات المتعاونة معه، بالأموال والنفوذ. وينوي حفتر توحيد صفوف قواته قبل الشروع الفعلي في المخطط المدعوم من أطراف خارجية، إماراتية تحديداً، وهو ما يفسر حجم التحركات العسكرية الأخيرة لمليشياته بعد فترة من السكون. وكان كامل قد قام بزيارة مفاجئة للعاصمة الليبية طرابلس، يوم الخميس الماضي، هي الأولى من نوعها، ملتقياً رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، وتجول معه في ميدان الشهداء في قلب العاصمة، قبل أن يتّجه إلى بنغازي للقاء حفتر.

وتأتي هذه التطورات في الوقت الذي أدّعى فيه أحمد المسماري، المتحدث باسم مليشيات حفتر، صدور أوامر لقواتهم بالتوجه نحو الجنوب الغربي بذريعة «طرد الإرهابيين والمرتزقة الأفارقة»، وفق تعبيره. وجاء في بيان إعلامي له أن «كتائب من المشاة توجهت إلى الجنوب لمساندة غرفة عمليات تحرير الجنوب الغربي، لتعقّب الإرهابيين وملاحقة المرتزقة».

وأعلنت مليشيات حفتر، أمس الأحد، أنها أغلقت الحدود مع الجزائر، وأفادت «إدارة التوجيه المعنوي» التابعة للمليشيات، أنه «تمّ إعلان الحدود منطقة عسكرية يُمنع التحرك فيها». في المقابل، أعلن رئيس حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، عن فتح الطريق الساحلي الرابط بين شرق البلاد وغربها، رسمياً، أمس. وذكر الدبيبة، في تغريدة على «تويتر»، أنه «سنطوي صفحة من معاناة الشعب الليبي، نخطو خطوة جديدة في البناء والاستقرار والوحدة». وأشادت السفارة الأميركية في طرابلس، بإعادة فتح الطريق، معتبرة أن هذه الخطوة تمهد طريق الليبيين نحو السيطرة الكاملة على شؤونهم الخاصة. وذكرت، في بيان على حسابها على «فيسبوك»، أن افتتاح الطريق يأتي في الوقت الذي يستعد فيه المجتمع الدولي للاجتماع في برلين» في 23 يونيو/حزيران الحالي.

ويعد فتح الطريق الساحلي من ضمن بنود الاتفاق العسكري الموقّع بين أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة «5+5» (5 ضباط من الحكومة في طرابلس و5 آخرين من مليشيات حفتر)، في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وقد أغلق في يونيو 2019، بعد بدء هجوم حفتر على طرابلس.

وحيال هذه المعطيات، قال نائب المنسق السياسي بالبعثة الأميركية الدائمة لدى الأمم المتحدة، سكوت تيرنر، إنه من الضروري أن تتخذ ليبيا الخطوات اللازمة لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في 24 ديسمبر المقبل، على النحو المنصوص عليه في خريطة طريق ملتقى الحوار السياسي. وأضاف تيرنر، في اجتماع «صيغة أريا» (اجتماع غير رسمي لأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة) أول من أمس السبت، حول تأثير مغادرة المقاتلين والمرتزقة الأجانب من ليبيا، إن أي شخص يعرقل أو يقوّض الانتخابات المخطط لها في خريطة الطريق قد يتعرض لعقوبات.

وقال المنسق السياسي الأميركي، إن مؤتمر برلين 2 يمثل فرصة أخرى للعديد من أعضاء مجلس الأمن الدولي لتجديد الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم في المؤتمر الأول العام الماضي، مضيفاً أن اجتماع برلين يعتبر لحظة حاسمة لتأكيد دعم الانتخابات المقرر إجراؤها في ديسمبر، ودعم الدعوات الليبية لخروج القوات الأجنبية والمرتزقة. وأشار تيرنر إلى ما سماها «العواقب المؤسفة لاستمرار وجود المقاتلين والمرتزقة الأجانب في ليبيا»، مشدداً على اتفاق الجميع على الحاجة إلى نهج مستدام لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل فعّال وإصلاح قطاع الأمن.

وخلال الاجتماع ذاته، قالت مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة والمنسقة المقيمة، منسقة الشؤون الإنسانية في ليبيا، جورجيت غانيون، إن القيادة العسكرية الليبية تعدّ خطة لسحب المقاتلين الأجانب والمرتزقة الأجانب من البلاد. وأوضحت أنه يجري إعداد خطط للانسحاب من قبل اللجنة العسكرية المشتركة «5+5».

لا صيغة رسمية بعد حول مشاركة مصر في إعادة الإعمار

ينوي حفتر توحيد قواته قبل الشروع الفعلي في مخططه

إحياء الملتقى

تنوي البعثة الأممية توسيع دائرة المشاورات داخل ملتقى الحوار السياسي الليبي، بشأن الأساس الدستوري للانتخابات 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، بعد فشل التوافق حول القاعدة الدستورية. وستعقد لقاءين منفصلين لملتقى الحوار، هذا الشهر، في سويسرا وتونس.

متابعة

الصومال: لجان انتخابية فيدرالية لإجراء الانتخابات

خطت الحكومة الصومالية خطوة إضافية باتجاه إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية قبل نهاية العام الحالي، وسط ترحيب المعارضة

مقديشو ـ **الشافعي ابتدون**

يتواصل المخاض السياسي في الصومال لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية أواخر العام الحالي، والتي كان أدى تأجيلها إلى اندلاع أزمة سياسية حادة في البلاد. وقام رئيس الوزراء الصومالي محمد حسين روبلي، أخيراً، بخطوة إضافية في هذا الإطار، مانحاً الضوء الأخضر لبدء الإجراءات العملياتية للتحضير لهذا الاستحقاق، وهو ما يتزامن مع أجواء تهدئة نسبية بين السلطة والمعارضة. وأعلن روبلي، أول من أمس السبت، في مرسوم صدر عن مكتبه، تشكيل لجان انتخابية فيدرالية، وعلى مستوى البلاد، لتنظيم الانتخابات، إلى جانب لجنة لحلّ الخلافات بشأن سير وآلية هذه العملية. وبحسب المرسوم، فإن مهام اللجان الانتخابية الفيدرالية تتمثل في العمل على تهيئة الدوائر الانتخابية في عموم البلاد، والإشراف على العملية الانتخابية، بالإضافة إلى تحديد المواعيد لبدء انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ لـ54. من جهتها، تتولى اللجنة الفيدرالية لحلّ الخلافات استلام الشكاوى وبحث معالجتها، وإنهاء الخلافات بين المرشحين للمقاعد في غرفتي البرلمان (المجلس التشريعي والشيوخ). وكانت قضية تشكيل اللجنة الفيدرالية المستقلة للانتخابات قد أثارت الجدل السياسي في البلاد، حيث رات المعارضة أنها تضم أعضاء مقربين من الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو ومن جهاز الاستخبارات. وخرجت انتقادات واسعة مشككة بنزاهة تشكيل اللجان الانتخابية، التي تحولت إلى نقطة ارتكاز رئيسية لنزع فتيل الأزمة السياسية التي يشهدها الصومال منذ مطلع 2021. وبناء على مخرجات اتفاقية 25 مايو/أيار الماضي بين القادة الصوماليين السياسيين، التي أكدت إنهاء أزمة الانتخابات، أعلنت مقديشو عن تغيير بعض الأعضاء المحسوبين على القصر الرئاسي في اللجان، وكلّف رئيس الحكومة لجنة وزارية لمراجعة وفرز أعضاء اللجان الانتخابية الفيدرالية، ليتم تشكيل لجنة انتخابية فيدرالية من 25 عضواً، وأخرى لحلّ الخلافات من 21 عضواً. كما شكل روبلي لجنة انتخابية خاصة لأعضاء إقليم صوماليلاند، المكون من 21 عضواً.

وحظي إعلان روبلي، أول من أمس، عن تشكيل اللجان الانتخابية الفيدرالية بترحيب من المعارضة الصومالية، ومن بعض المرشحين للانتخابات الرئاسية، ومن أبرزهم المرشح الرئاسي عبد الكريم حسين جوليد، والنائب المعارض مهد مكت. وكتب الأخير على «فيسبوك» أنه «من المهم جداً التعاون مع اللجان الفيدرالية للانتخابات، ومع الفريق الذي يعمل مع رئيس الحكومة الصومالية محمد حسين روبلي. أرحب بهذه التشكيلة الجديدة». من جهته، اعتبر جوليد أن «تشكيل اللجان الانتخابية هو خطوة إلى الأمام، لتسهيل مهام إجراء انتخابات توافقية في البلاد»، مذكّراً بأن أزمة الانتخابات أدخلت البلاد في حالة من التوتر السياسي، ما أثر سلباً على الوضعين الاقتصادي والأمني في الصومال. وتعليقاً على الخطوة الحكومية، اعتبر الباحث السياسي أويس حسن أن «تشكيل اللجان الانتخابية ليس هو باب القصيد، لكن الإشكاليات تكمن حول آلية تنظيم الانتخابات في الصومال، والتي تحتاج إلى جهد أكبر، من خلال حلّ كل العقبات المحيطة بها، لأن تلك اللجان تضم أعضاء تدور حولهم شكوك في نزاهتهم». ولفت أويس، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن الحكومة الصومالية تسابق الزمن لتنفيذ مخرجات الاتفاقية بينها وبين ورؤساء الولايات الفيدرالية، وهناك ثقة لدى بعض الأطراف في جهود رئيس الوزراء للدفع نحو مسار الانتخابات.

ظلّت نزاهة لجان الانتخابات محط شكوك من قبل المعارضة

تراجع فرماجو عن التمديد لولايته عامين (فرانس برس)

وأكدت الصحافية الصومالية سليخة محي الدين، لـ«العربي الجديد»، أن جهود روبلي تمنح الضوء الأخضر لإجراء الانتخابات، وهو ما يعد بارقة أمل للصوماليين. وشدّدت سليخة على ضرورة تنفيذ مخرجات المؤتمر التشاوري بين القيادات السياسية الذي انعقد في مقديشو نهاية الشهر الماضي، معتبرة أن الخطوات الجادة للحكومة تعكس مدى تصميمها على تنظيم انتخابات توافقية.

وشهد الصومال، منذ فبراير/ شباط الماضي، خلافات سياسية عميقة بين السلطة والمعارضة، أججت تظاهرات مسلحة في مقديشو، ونزاعاً سياسياً في عموم البلاد، لا سيما بعد خطوة البرلمان الصومالي في 12 إبريل / نيسان الماضي بالتمديد للرئيس محمد عبد الله فرماجو عامين إضافيين، لكن بعد إلغاء التمديد وتوقيع الأطراف السياسية (رؤساء الولايات الفيدرالية ورئيس الحكومة) على اتفاقية مابو، عادت البلاد لتشهد هدوءاً سياسياً نسبياً، ما قد يمهد الطريق لإجراء الانتخابات الرئاسية أواخر العام.

إضاءة

حدّدت حركة «طالبان» أولوياتها بالنسبة إلى نظام الحكم الذي ترغب بأن يُطبق في أفغانستان، فيما يعزز الانسحاب الأجنبي العسكري من هذا البلد، أوراق القوة التي تمتلكها

«طالبان» تحدد أولوياتها

استمرار التراجع الأمني في أفغانستان يزيد مخاوف كابول

في الوقت الذي لا تزال فيه مفاوضات السلام بين حركة «طالبان» والحكومة الأفغانية، متعثرة، أكدت الحركة، أمس الأحد، مجدداً، التزامها بعملية السلام والمحادثات الجارية في العاصمة القطرية الدوحة، لكنها شدّدت على رغبتها في تطبيق «نظام إسلامي حقيقي» في البلاد. ويأتي ذلك، مع تقدم الحركة ميدانياً في عدد من المناطق الأفغانية، وسط استسلام وانسحابات تسجل للقوات الأفغانية في بعضها، ومعارك ضارية معها في مناطق أخرى، وهو ما يتزامن مع العد العكسي لمغادرة جميع القوات الأجنبية هذا البلد.

وأكدت «طالبان» أمس، في بيان، التزامها بمحادثات السلام، لكنها شدّدت على أنها تريد «نظاماً إسلامياً حقيقياً» في أفغانستان، من شأنه أن يجعل أحكام حقوق المرأة تتناسب مع التقاليد الثقافية والقواعد الدينية. وقال رئيس المكتب السياسي للحركة، الملا عبد الغني برادر، في البيان: «نحن نتفهم أن العالم والأفغان لديهم استفسارات وأسئلة عن شكل النظام الذي سيتم إنشاؤه بعد انسحاب القوات الأجنبية»، لافتاً إلى أن هذه القضايا «تمّ تناولها بأفضل صورة خلال المفاوضات» الجارية في العاصمة القطرية الدوحة.

وأضاف عن شكل النظام الذي تريده الحركة: «نظام إسلامي حقيقي هو أفضل وسيلة لحل جميع قضايا الأفغان، مشاركتنا ذاتها في المفاوضات ودعمها من جانبنا، يشير صراحة إلى أننا نؤمن بحل القضايا من خلال التفاهم المتبادل». وأشار إلى توفير الحماية للنساء والأقليات وقدرة الدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الأهلية على العمل بأمان. وحول ذلك، قال الملا برادر: «نقطع على أنفسنا التزاماً باستيعاب جميع حقوق مواطني بلدنا، رجالاً أو نساء، في ضوء قواعد الدين الإسلامي المجيد والتقاليد النبيلة للمجتمع الأفغاني»، موضحاً أنه «سيتم تقديم تسهيلات» للنساء للعمل والتعليم. وكان محللو الاستخبارات الأميركية قد أصدروا تقييماً في شهر مايو/أيار الماضي، يقول إن طالبان «ستتراجع كثيراً» عما تحقق من تقدم حقوقي، لا سيما بالنسبة للمرأة الأفغانية، إذا استعادت السلطة.

وتسري تساؤلات كثيرة، ومخاوف، في الدوائر الاستخبارية الأجنبية، ولدى المتابعين للشأن الأفغاني، من إمكانية أن يقود الانسحاب الأجنبي، ولا سيما للقوات الأميركية الموجودة في أفغانستان منذ غزوها هذا البلد عام 2001، إلى سيطرة «طالبان» على الحكم، بعد فقدان القوات الأفغانية الدعم الأميركي من حلف شمال الأطلسي. ويتراجع الأمن بشكل سريع في أفغانستان، وترتفع وتيرة العنف، مع استمرار استهداف الحركة للقوات الأفغانية العسكرية والأمنية، وسط معارك ضارية تحدث أحياناً بين الطرفين. وتتخوف كابول، من التحركات التي تقوم بها الحركة على الأرض، ومن نياتها بشأن السلام. وقام الرئيس الأفغاني أشرف غني، أول من أمس السبت، باستبدال وزيري الدفاع والداخلية، أسد الله خالد ومسعود أندرابي، المكلفين إدارة ملف الأمن المتدهور في البلاد. وأعلنت الرئاسة في بيان، تعيين الجنرال بسم الله خان محمدي، وزيراً جديداً للدفاع. وكان خان محمدي قد قاتل تحت قيادة الزعيم الراحل المناهض لـ«طالبان» أحمد شاه مسعود خلال الحرب الأهلية في التسعينيات، وشغل في السابق حقيبتي الدفاع والداخلية، كما ترأس أركان الجيش بعد سقوط نظام «طالبان» في أعقاب الغزو الأميركي. كما عيّن غني الجنرال عبد الستار ميرزاكوال، وزيراً للداخلية، بدلاً من مسعود أندرابي الذي أقيل من منصبه في مارس/ آذار الماضي، على خلفية الفشل في ضبط الوضع الأمني في البلاد. وسبق لميرزاكوال أن شغل مناصب عدة إقليمية. وكان وزير الدفاع السابق، أسد الله خالد، قد سافر أخيراً مراراً إلى الخارج لتلقي العلاج من جروح أصيب بها بعدما هاجمه انتحاري عام 2012. يذكر أن الرئيس الأميركي جو بايدن، اتخذ قراراً بإتمام الانسحاب الكامل من أفغانستان في 11 سبتمبر/أيلول المقبل، بالتزامن مع الذكرى الـ20 للهجمات الإرهابية التي ضربت الولايات المتحدة عام 2001. ومنذ بدء وزارة الدفاع الأميركية سحب آخر القوات في الأول من مايو الماضي، أعلنت الحركة سيطرتها على أكثر من 40 منطقة، ما دفع قادة الجيش الأفغاني للانسحاب استراتيجيا من عدد من المناطق الريفية. وتوجد «طالبان» حالياً في جميع ولايات البلاد تقريباً، وتحاصر عدداً من المدن الكبرى وفق استراتيجية تبنتها منتصف التسعينيات، وقادت إلى سيطرتها على مجمل مناطق أفغانستان إلى حين الغزو. وأكدت وزارة الدفاع الأفغانية، أول من أمس السبت، أن قواتها انسحبت من مناطق عدة، لكنها شدّدت على أنها تسعى لاستردادها. وقال المتحدث باسم الوزارة، روح الله أحمدزاي، إن «هناك خطة جديدة قوية وفعّالة لاستعادة المناطق التي سحبنا منها قواتنا»، رافضاً المزاعم القائلة بأن مئات الجنود استسلموا للحركة.

في الأثناء، تتواصل المحادثات الدولية حول الوضع الأفغاني. وفي هذا الإطار، عقد وزير الخارجية التركي، مولود جاووش أوغلو أمس الأحد، اجتماعاً مع نظيره الإيراني والأفغاني، محمد جواد ظريف ومحمد حنيف أتمر، في أنطاليا، جنوبي تركيا، على هامش منتدى يجري فيها. وكانت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، قد ذكرت أول من أمس، أن الوزير لويد أوستن، بحث مع نظيره التركي خلوصي أكار، الملف الأفغاني ومواصلة الجهود الدبلوماسية حوله، في اتصال هاتفي بينهما.

وكان رئيس المجلس الأعلى للمصالحة الأفغانية، عبد الله عبد الله، الموجود أيضاً في أنطاليا، قد أعرب يوم الجمعة الماضي، عن مخاوفه من ألا يكون لـ«طالبان» أي مصلحة في التوصل إلى اتفاق تسوية سياسية مع الحكومة الأفغانية، بعد مغادرة الأميركيين. وقال عبد الله، إن هناك إشارات تدل على أن «طالبان»، تبحث عن تقدم عسكري قبل موعد الانسحاب الكامل، لكنه رأى أن الحركة تقوم بـ«حسابات خاطئة». وشدّد المسؤول الأفغاني، في مقابلة مع وكالة «أسوشييتد برس»، أيضاً، على أن دول الجوار لبلادها «يجب أن توقف السعي للتدخل في شؤون أفغانستان»، وأن تبحث عن التعاون مع كابول للوصول إلى «استقرار طويل الأمد».

(الأناضول، أسوشييتد برس، رويترز)

اعربت «طالبان» عن رغبتها في «نظام إسلامي حقيقي»

عيّن أشرف غني وزيرين جديدين للدفاع والداخلية

شرق غرب

مسؤول بريطاني محافظ ينتقل إلى صفوف «العمال»

أعلن الرئيس السابق لمجلس العموم البريطاني جون بركاو استقالته من حزب المحافظين والانضمام لـ«العمال»، لأن المملكة المتحدة «سئمت من الأكاذيب» في عهد رئيس الوزراء بوريس جونسون. وقال بركاو، في مقابلة صحافية نشرت أمس الأحد، إن «المحافظين» بات «رجعياً وشعبوياً وقومياً ومعادياً للأجانب»، مضيفاً أن خطوته جاءت لدعمه «المساواة والعدالة الاجتماعية والأممية».

(فرانس برس)

«الصين الواحدة» تدفع تايوانيين لمغادرة هونغ كونغ

قال نائب الأمين العام للحزب الديمقراطي التقدمي الحاكم في تايوان لين في فان، أمس الأحد، إن موظفين تايوانيين يعملون في مكتب تمثيل تايوان في هونغ كونغ سيغادرون المدينة، بعد طلب السلطات منهم التوقيع على وثيقة تدعم مطالبة بكين بالسيادة على تايوان. وقال فان إن الموظفين المحليين فقط سيبقون «لأن الحزب الشيوعي الصيني وحكومة هونغ كونغ يواصلان إجبارنا على توقيع خطاب الالتزام بصين واحدة».

(رويترز)

محاكمة أولى في سيتمبر لجرائم كوسوفو

أعلنت المحكمة الخاصة بكوسوفو في لاهاي، أمس الأحد، أنها ستبدأ، في منتصف سبتمبر/أيلول المقبل، محاكمة القائد السابق للمقاتلين الألبان في «جيش تحرير كوسوفو» صالح مصطفى، المتهم بارتكاب جرائم حرب في كوسوفو. وقالت المحكمة إن المحاكمة ستبدأ في 15 سبتمبر، على أن يبدأ الاستماع إلى الشهود اعتباراً من 20 سبتمبر. ومصطفى هو أول من يحاكم أمام المحكمة.

(فرانس برس)

استعراض قوة حوثي لتحصيل تنازلات

مأرب تشتعل بعد تهدئة مؤقتة

عاد الحوثيون للتصعيد في مأرب بعد فترة من الهدوء التي شهدت جهوداً دولية لدفع السلام، غير أنّ فشل هذه الجهود دفع الحوثيين لإشعال الجبهات

عدن ـ **العربي الجديد**

بعد فترة هدوء نسبي ساد اليمن، خصوصاً مع جهود قادها وفد عماني في صنعاء لدفع عملية السلام، عادت الأوضاع للاشتعال، وتحديداً في محافظة مأرب، بعد إعلان الحوثيين عدم إحراز تقدم في الجهود الرامية لوقف الحرب في البلاد، لتتفجّر المعارك من جديد في جولة تصعيد يبدو أن الحوثيين يستهدفون من خلالها، بعد رفض الوساطات الدولية والعمانية للقبول بإنهاء الأزمة، استعراض قوتهم من أجل الحصول على مزيد من التنازلات السعودية لوقف الحرب وفرض شروطهم.

ويدل تصعيد الهجوم على مأرب، بالتوازي مع الهجمات المكثفة بالطائرات المسيّرة نحو السعودية، على أنّ الحوثيين يستميتون لإحداث تحوّل جوهري في خريطة النفوذ في مأرب من أجل فرض شروطهم الخاصة بالسلام، خصوصاً أنّ هجماتهم على المدينة النفطية منذ مطلع فبراير/شباط الماضي، لم تسفر عن أيّ اختراق جوهري.

ودشنت جماعة الحوثيين، منذ يوم السبت، موجة تصعيد عسكري واسعة غربي محافظة مأرب بالتزامن مع هجمات جوية كثيفة على الأراضي السعودية، وذلك بعد أسابيع من الهدوء النسبي الذي رافق تحركات دولية وإقليمية لإنهاء الأزمة اليمنية وصلت إلى طريق مسدود.

وقالت مصادر عسكرية حكومية لـ«العربي الجديد» إنّ الأطراف الغربية لمحافظة مأرب، شهدت معارك عصر السبت هي الأعنف خلال يونيو/حزيران الجاري، بعد عودة الهجمات الحوثية على مواقع الجيش الوطني و«المقاومة الشعبية» في جبهات مختلفة. وأشارت المصادر إلى أنّ قوات الجيش الوطني، التابع للحكومة، أفشلت سلسلة هجمات عنيفة للحوثيين في جبهات رغوان والمشجح والكسارة، غربي مأرب، وذلك بإسناد من مقاتلات التحالف الذي تقوده السعودية. وذكرت المصادر أنّ المليشيات الحوثية دفعت بمجموعات كبيرة من عناصرها بالتزامن مع هجمات جوية على معسكرات القوات الحكومية، وذلك بواسطة 5 طائرات مسيّرة بلا طيار وصاروخين بالستيين. ووفقاً للمصادر، تم إحباط جميع الهجمات الحوثية المتجددة وذلك بعد معارك أسفرت عن مقتل أكثر من 30 عنصراً حوثياً وإصابة آخرين. من جهتها، نقلت وكالة «فرانس برس» عن مصادر عسكرية حكومية أن المعارك في مأرب السبت أسفرت عن سقوط 47 قتيلاً بينهم 16 من القوات الموالية للحكومة.

وبدت ملامح النزيف البشري تظهر بقوة في أول أيام التصعيد، وكشفت وسائل إعلام حوثية، مساء السبت، عن تشييع 33 عسكرياً في العاصمة صنعاء ومحافظة حجة، في معدل هو الأعلى على الإطلاق منذ مطلع يونيو/حزيران الحالي. وتشير الخسائر البشرية الكبيرة، إلى أن جماعة الحوثيين تستميت لإحداث تحوّل جوهري في خريطة النفوذ في مأرب.

وفي محافظة الجوف، ذكر المتحدث الرسمي للجيش اليمني، عبده مجلي، أن القوات الحكومية شنّت هجوماً مضاداً في جبهة الخنجر، تمكّنت خلاله من تحقيق تقدمات ومكاسب على الأرض وتحرير عدة مواقع وقطع طرق إمداد المليشيات الحوثية، وفقاً لبيان رسمي.

وبالتزامن مع استئناف الهجوم البري في الأطراف الغربية لمحافظة مأرب، عاودت جماعة الحوثيين هجماتها الجوية الواسعة على الأراضي السعودية، وذلك بعد أسابيع من ضربات محدودة بواسطة طائرات مسيّرة بلا طيار. وأعلن التحالف السعودي، مساء السبت، اعتراض وتدمير طائرتين بلا طيار مفخختين أطلقتهما المليشيا الحوثية تجاه خميس مشيط، جنوبي المملكة، والتي تقع فيها قاعدة الملك خالد الجوية، الهدف الأبرز للحوثيين طيلة الأشهر الماضية. ووصل إجمالي عدد الطائرات المسيّرة التي اعترضها التحالف خلال يوم السبت إلى 17. وفي السياق، تحدثت مصادر يمنية، مساء السبت، عن هجوم للحوثيين بواسطة طائرات مسيّرة، استهدف معسكر تجنيد لمقاتلين يمنيين في منطقة الوديعة المحافظة للحدود السعودية شرقي اليمن، ما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى.

نجحت القوات الحكومية في إفشال الهجمات الحوثية في مأرب (فرانس برس)

الخارجية اليمنية: الهجمات تؤكد إصرار الحوثيين على الحرب

في المقابل، أعلنت وكالة «سبأ» التابعة للحوثيين، أمس الأحد، أن «قوى العدوان الأميركي السعودي، واصلت خرق هدنة الحديدة، كما شنّ طيرانها 20 غارة على ثلاث محافظات خلال 24 ساعة بينها 8 غارات على مأرب». وأضافت أنّ مواطناً قُتل وأصيب آخر بقصف سعودي على صعدة. كما أعلنت جماعة الحوثي، أمس، إسقاط طائرة تجسس أميركية في محافظة مأرب. جاء ذلك وفق تغريدة للمتحدث العسكري باسم الجماعة يحيى سريع، عبر «تويتر»، الذي قال: «استهداف الطائرة تم بصاروخ أرض جو، وسيتم بث مشاهد العملية وحطام الطائرة في وقت لاحق».

ودانت وزارة الخارجية في الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، مواصلة جماعة الحوثي «ارتكاب سلسلة متصلة من الهجمات الإرهابية ضد المدنيين بمحافظتي مأرب والحديدة واستمرار تصعيدها العسكري في مأرب واعتداءاتها الممنهجة التي تستهدف المدنيين في السعودية عبر إطلاقها عدداً من الطائرات المسيّرة والمقذوفات والصواريخ». واعتبرت الوزارة في بيان أمس الأحد أنّ «تلك الهجمات الإرهابية وذلك التصعيد العسكري المستمر ما هو إلا رسالة واضحة ورد جليّ على كلّ الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لإحلال السلام وإنهاء الحرب في اليمن، ودليل إضافي على ارتهان ارادة هذه المليشيا للنظام الايراني وسياساته التخريبية في المنطقة، كما يؤكد طبيعتها العدوانية وخطورة نهجها وانتهاكها الصارخ لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والاستهانة به وعدم جديتها في الجنوح إلى السلام والإصرار على مواصلة الحرب وتقويض استقرار المنطقة».

وكان المبعوث الأميركي تيموثي ليندركينغ، قد اتهم الحوثيين بإفشال جهود السلام وشنّ هجمات وحشية على مأرب، فيما أقر مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث الثلاثاء، بفشل جهوده في وضع حد للحرب الدائرة في البلاد، وذلك في ختام مهمّة استمرت ثلاث سنوات. ورد عضو الوفد الحوثي المفاوض، عبد الملك العجري، بالقول عبر «تويتر» إنّ العمل على وقف الحرب «موقف مبدئي لديها». وأشار إلى أنّ «المرفوض هو محاولة أميركا ودول العدوان فرض معادلة ميناء الحديدة مقابل وقف إطلاق النار، بحيث إذا تجدد إطلاق النار لأيّ سبب من الأسباب، ينتزعون ساعتها اعترافاً يبرر لهم إغلاق الميناء» واصفاً هذه العروض بأنّها «معادلة باطلة» وأنّه لا يجوز إغلاق الموانئ تحت أي ظرف.